

التحديث الاقتصادي في إمارة الشارقة (١٩٧١-١٩٨١م)

أ.م.د. زهير قاسم محمد

و.م.م. أزهار مد الله مجيد

جامعة سامراء - كلية التربية

المقدمة

إن الاهتمام بتاريخ الشارقة والتغيرات التي اصابته المجتمع فيها بدأ فعلياً بعد اكتشاف النفط فيها إلا أن التركيز على هذه الإمارة كان أقل من الإمارات الأخرى مثل أبو ظبي و دبي ، وإذا ما بحثنا عن تلك الدراسات فسنجدها قليلة وإن ما كان من اهتمام يقع ضمن تقارير ودراسات وبحوث بسيطة، أما الإحصائيات التي تهتم بالجرد في شتى الميادين فتعلن على شكل تقارير وزارية أو ضمن دوائر متفرقة كل حسب اختصاصه، من هنا جاءت الرغبة في دراسة تاريخ الشارقة والتطورات التي حصلت فيها، لأن أغلب الدراسات كانت تركز على الجانب التاريخي للإمارة، أما الوضع الاقتصادي والاجتماعي فهو لا يقل شأنًا عنه، إذ أصبحت الشارقة في فترة قياسية مثلاً يحتذى به بين الإمارات الأخرى.

اقتضت طبيعة البحث تقسيمه على ثلاثة محاور، تتناول المحور الأول دور النفط واكتشافه على تطور مجمل الحياة في إمارة الشارقة ونقلها من حياة البداوة والبداية الى حياة التطور والرخاء وهذا المحور مرفق بجداول وإحصائيات تتعلق بمقدار الصادرات اليومية للنفط ، والعاملون وطبيعة الشركات العاملة في استخراج النفط ومقدار ما يتم تصديره عن طريق الناقلات، أما المحور الثاني فقد كرس لدراسة قطاع الزراعة خلال فترة ١٩٧١-١٩٨١ وبيان التطور والنقلة النوعية التي حصلت في هذا القطاع، فضلاً عن أثر النفط في ذلك نتيجة السياسة الصحيحة التي اتبعتها حكومة الإمارة لتصل الى نتائج متميزة في هذا القطاع ، أما المحور الثالث خصص لدراسة القطاع الصناعي خلال مدة ١٩٧١-١٩٨١ مع إيضاح أهمية هذا القطاع الى جانب النفط والغاز في رفد الإمارة بالموارد من خلال تنويع قاعدة الاقتصاديات وحصول مصادر جديدة للدخل ، فضلاً عن سياسة حكومة الإمارة لتحقيق اهداف ومكاسب صناعية عالية ، وذكر اهم الصناعات غير البترولية التي اعتمدها الشارقة.

أولاً: النفط

كان لاكتشاف النفط وتدفق العوائد المالية تأثيره في التغييرات التي شهدتها الامارة في مختلف المجالات وبمقدمتها المجال الاقتصادي، إذ تم اكتشاف النفط بكميات تجارية في أبو ظبي منذ عام ١٩٦٠م، وظهور عهد جديد من التنمية الصناعية والاقتصادية والتجارية في الساحل العماني، مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى تغيير سياستها تجاه المنطقة بعد إن كانت هذه السياسة تتسم بالتحفظ الواضح^(١)، إذ تطورت المصالح الأمريكية باضطراد في الساحل العماني نتيجة لهذه المتغيرات^(٢)، وقد نمت هذه العلاقات برغبة من المشايخ أنفسهم لما كان للشركات النفطية الأمريكية من سمعة جيدة في الخليج العربي، وذلك للإفناق المادي الكبير فضلاً عن الخبرة العلمية للأيدي العاملة، فقد حصلت شركة ميكروم (Makrom Company)^(٣) عام ١٩٦٢ على امتياز نفط الشارقة، كما حصلت شركة النفط القاري (Continetal Oil Company)^(٤) في عام ١٩٦٣ على امتياز نفطي في دبي، وحققت هذه الشركات التي جاءت الى المنطقة للتقيب عن النفط واستكشافه ارباحا كبيرة بعد ان اصبحت هي وحدها التي تتولى عمليات التقيب والتكرير^(٥)، عثر على النفط في الشارقة بكميات تجارية قابلة للإنتاج في المناطق البحرية، وذلك في شباط عام ١٩٧٠، إذا حصلت شركة بيوتس للزيت والغاز (Buttes Gas and Oil Company) الأمريكية على امتياز للتقيب عن النفط يغطي مساحة ٢٠٢٠ كم^٢ من مناطق الشارقة المغمورة وجزرها^(٦).

وفي عام ١٩٧٢ تأسست شركة نفط الهلال الأمريكية (Crescent etroleum Company)^(٧) مساهمة مع عدد من الشركات العاملة، وبعد عمليات الحفر عثر على النفط بكميات تجارية إذ قامت الشركة بأعمال المسح الزلزالي لمنطقة امتيازها في البحر وبعد تقديم نتائج عمليات المسح قررت بدء العمل في البئر الأول والذي سمي باسم المبارك، وفي تشرين الأول ١٩٧٢ نجحت الشركة في اكتشاف النفط بكميات تجارية لأول مرة في تاريخ إمارة الشارقة من بئر مبارك الاول، وفي تموز عام ١٩٧٣ تم اكتشاف النفط في بئر مبارك الثاني، وبعد إجراء الفحوص المختبرية الإنتاجية من النفط والغاز فأنتج ٥٩٩٠ برميل يوميا من النفط ذو المحتوى الكبريتي المنخفض وأنتج أيضا ٣،٢ مليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي^(٨).

في نيسان عام ١٩٧٣ اكتشف النفط في بئر مبارك الثالث والذي يبعد ثلاثة أميال عن بئر مبارك الاول، وفي عام ١٩٧٤ صدرت أول شحنة من نفط الشارقة لتصبح ثالث إمارة مصدرة للنفط بعد كل من أبو ظبي ودبي، ويتم تصدير النفط حقل مبارك البحري عن طريق الباخرة (بركة) والتي تستخدم كخزان عائم بعد أن تم تثبيتها بالقرب من حقل مبارك وذلك لغرض

الإسراع في تصدير النفط. وقد بلغ معدل الصادرات في إمارة الشارقة من النفط عام ١٩٧٤ حوالي اثنان وخمسون ألف برميل يوميا، وكما مبين في الجدول رقم (١):

جدول رقم (١) يبين فيه متوسط الصادر اليومي من النفط الخام لعام ١٩٧٤-١٩٨١^(٩):

السنة	الكمية بألف البرميل
١٩٧٤	٥٢,٣
١٩٧٥	٣٨,٢
١٩٧٦	٣٦,٦
١٩٧٧	٢٧,٧
١٩٧٨	٢٢
١٩٧٩	١٣,٧
١٩٨٠	١٢,٥
١٩٨١	٩,٣
المجموع	٢١٢,٣

نلاحظ من خلال الجدول تذبذب في صادرات النفط بين الاعوام من ١٩٧٤ الى ١٩٨١ متأثراً بالأحداث السياسية التي كانت تعيشها المنطقة فتأثر انتاج الامارات عامة والشارقة خاصة بهذه الاحداث لان في مطلع السبعينات نجحت دول اوبك لأول مرة في ان تصبح عاملا فاعلا في سوق النفط .

اصبحت قرارات الانتاج والتسعير بيد الدول المنتجة بشكل كبير ، إذ سيطرت دول اوبك على ٥٥% من انتاج النفط خلال فترة ١٩٧٣-١٩٧٥م وفي خضم تداعيات حرب اكتوبر عام ١٩٧٣م بين الدول العربية والكيان الصهيوني ارتفعت اسعار النفط بشكل تصاعدي حتى عام ١٩٧٨م بسبب الضغط العربي على الولايات المتحدة واوربا من خلال تقليل الانتاج اليومي لتضغط هذه الدول على الكيان الصهيوني ، وخلال هذه الفترة ظهرت ملامح جديدة للاستهلاك النفطي منذ عام ١٩٧٤ متمثلة بانخفاض الطلب على النفط نظرا لتدراك الدول المستهلكة للنفط بالخطر بترشيد استهلاكها له^(١٠)، ومع ارتفاع المخزون النفطي في الدول المستهلكة وسياسة

الترشيد في استخدام الطاقة بدأت صادرات اوبك بالانحسار تدريجياً وادى ذلك الى انخفاض صادرات دول الخليج النفطية من عام ١٩٧٩ - ١٩٨١^(١١).

لاسيما ان انتاج النفط وصادراته قد انخفضت عاما بعد عام وكما مبين في الجدول الاتي. وفي عام ١٩٧٨م بلغ كمية النفط التي تم اكتشافها في اراضي الامارة حوالي ٣,٣ مليون طن^(١٢)، اذا بلغت ناقلات النفط التي تم تحميلها من ميناء الامارة حوالي ١٣٠ وسنبيها في الجدول الاتي:

جدور رقم (٢) يبين فيه ناقلات النفط المحملة من ميناء الامارة خلال فترة ١٩٧٤-١٩٧٨^(١٣):

السنة	عدد الناقلات
١٩٧٤	٢٤
١٩٧٥	٢٧
١٩٧٦	٣١
١٩٧٧	٢٨
١٩٧٨	٢٠
المجموع	١٣٠

نلاحظ من الجدول ان زيادة عدد ناقلات النفط حتى عام ١٩٧٦ بسبب حاجة المستهلكين له ، لكن انخفض بعد ذلك للأسباب السياسية التي جرت للمنطقة في تلك الفترة . لقد كان للنفط اثار كبيرة وبعيدة المدى للإمارة ، اذ كان قوة هائلة في جميع مجالات الحياة بعدما كانت تعاني الامارة من العزلة ومحرومة من اثار الحضارة الحديثة في التعليم والصحة والثقافة ، فأصبحت تتمتع بفضل النفط بجميع هذه الامتيازات بعد ان هيئت لها جميع الايرادات المالية للحصول على مختلف وسائل التطور المختلفة ، كان النفط بمثابة انقلاباً في الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية ، وان اهميته لا تقل عما حدثته الثورة الصناعية في أوروبا التي غيرت المجتمعات الاوربية وغيرت من ملامحها^(١٤) .

ثانياً: قطاع الزراعة

ان مساحة الاراضي الزراعية في دولة الامارات منذ بدايتها كانت محدودة وصغيرة قياسا الى المساحة الاجمالية للدولة^(١٥) ، وقد تركزت في بعض مناطق الواحات الخصبة ومنها منطقة

داحض في إمارة الشارقة^(١٦)، إذ تحتل إمارة الشارقة المرتبة الثالثة بمساحة الاراضي الزراعية بعد إمارة ابوظبي ورأس الخيمة ، اذ تبلغ مساحتها حوال ١٧ الف دونم^(١٧)، ولكي تتمكن الحكومة الاتحادية من الاشراف المباشر على هذا القطاع اصدرت القانون الاتحادي رقم (١) لعام ١٩٧٢ في شأن اختصاصات الوزارات فقد نصت المادة الرابعة عشر ان تتولى وزارة الزراعة والثروة السمكية وضع السياسة الخاصة بالثروات الزراعية والحيوانية وحمائتها وتشجيعها بالاتفاق مع سلطات الإمارة المعنية^(١٨).

تعد وزارة الزراعة والثروة السمكية في إمارة الشارقة المسؤولة المباشرة عن رسم السياسة الخاصة بالثروة الزراعية، والحيوانية، والسمكية وحمائتها وتشجيعها من خلال التنسيق مع حكومة الإمارة، كما انها مسؤولة عن السياسة المائية المتعلقة بالري للأراضي الزراعية والمحافظة على مصادر المياه^(١٩).

ان تأثير عهد النفط على القطاع الزراعي كان تأثيراً ايجابياً على الرغم من اثاره السلبية التي احدثها بسبب انتقال عدد كبير من العاملين في القطاع الزراعي الى المؤسسات الحكومية الجديدة التي اوجدها النفط في نظام الإمارة الجديد ، لاسيما المؤسسات العسكرية التي انخرط فيها اعداد كبيرة من الفلاحين من ابناء الإمارة بعد ان سمحت الحكومة لهم بالانخراط الى هذه المؤسسات لبناء قوة عسكرية للدولة مما جعل الكثير من المزارع تعاني من قلة اليد الزراعية، فاضطرت الحكومة الى الاعتماد على الايدي الاجنبية الوافدة من الدول الاسيوية الاخرى^(٢٠).

لكن مع ذلك فان عهد النفط كان له دور كبير ومؤثر نتيجة السياسة الصحيحة التي اتبعتها حكومة الإمارة ، فكانت له مردودات ايجابية اكثر من تلك السلبية التي ذكرت سابقاً ، اذ عمدت الحكومة الى وضع الخطط والبرامج التطويرية للنهوض بالواقع الزراعي وتنشيط العملية الزراعية على اعتبار ان القطاع الزراعي من القطاعات الانتاجية الرئيسية التي يعتمد عليها الاقتصاد القومي في الإمارة^(٢١)، فنشأت لجنة الزراعة وهذه اللجنة مكونة من الاجهزة المختصة في غرفة التجارة والصناعة والتي تهتم بالدرجة الاولى بعمل حصر للمساحات المزروعة والعمل على اكتشاف مساحات اخرى تكون صالحة للزراعة كما تهتم اللجنة ايضاً بالتعرف على مشاكل ومعوقات المزارعين التي تعترضهم لوضع حل مناسب لهم^(٢٢)، كما قامت الحكومة في الإمارة بتقديم الدعم المادي والمعنوي للمزارعين وتشجيعهم على تنفيذ المشاريع الزراعية ودعم أنشطة البلدية المتعددة في هذا المجال من خلال توسيع رقعة الاراضي الزراعية وزيادة رقعة الاراضي الخضراء وتقديم القروض للمزارعين والمكائن والآلات ، كما قامت وزارة الزراعة والثروة السمكية بتقديم تسهيلات للمزارعين من خلال توفير البذور والاسمدة والمبيدات الحشرية والمعدات الزراعية

وقيام محطات البحوث والتجارب الزراعية التابعة للوزارة في المناطق الزراعية باجراء التجارب المختلفة لحل المشاكل التي تواجه المزارعين^(٢٣).

كما ان اهتمام الوزارة قد انصب كذلك على نشر الابار الارتوازية في المناطق الزراعية لتوفير مياه الري للمزارعين فبلغت عدد الابار التي تم حفرها في الفترة (١٩٧١-١٩٨١) مئتان وستة واربعون بئراً^(٢٤)، وكما موضح في الجدول رقم (٣).

جدول رقم(٣) يبين عدد الآبار التي قامت الوزارة بحفرها في الإمارة للفترة من ١٩٧١-١٩٨١^(٢٥):

السنوات	عدد الآبار
١٩٧١	٢٢
١٩٧٢	٢٣
١٩٧٣	٢٣
١٩٧٤	١٥
١٩٧٥	١٤
١٩٧٦	--
١٩٧٧	١٣
١٩٧٨	--
١٩٧٩	٢٨
١٩٨٠	--
١٩٨١	١٠٨
المجموع	٢٤٦

يتضح لنا من الجدول إن عام ١٩٨١ كان أكثر الاعوام الذي تم حفر الابار فيه ويليه عالم ١٩٧٩ وذلك لتنشيط القطاع الزراعي وتشجيع المزارعين على الزراعة والاهتمام بهذا الجانب الاقتصادي المهم.

وفضلاً عما ذكرناه فقد كانت حكومة الإمارة بتوزيع الاراضي الزراعية على المواطنين ودعم المزارعين ماليا وفنيا من خلال ارشادهم الى الوسائل الحديثة في الزراعة وتعميم الارشاد الزراعي^(٢٦).

اما فيما يتعلق في توفير مياه الري فقد قامت الحكومة بجهود كبيرة من اجل توفير القدر الكافي من مياه الري من خلال اجراء مسح شامل لمصادر المياه في الدولة والقيام ببناء السدود لتغذية المخزون الجوفي واقامة محطات التحلية لسد النقص في المياه اضافة الى تشجيع استعمال شبكات الري الحديثة في حقول المزارعين^(٢٧)، ونتيجة لهذه الإجراءات التي قامت بها الحكومة ازدادت مساحة الاراضي الزراعية في امانة الشارقة في عام ١٩٧١ فبلغت حوالي ٢١٣٠٠ الف دونم^(٢٨)، وتباين عدد المزارع والحيارات الزراعية في الإمارة من منطقة الى اخرى تبعا للأراضي الصالحة للزراعة فيها وعدد الفلاحين الحائزين في كل منطقة^(٢٩)، فبلغ عدد الحيارات في الشارقة ٢٣%^(٣٠)، مع ذلك استمرت الحكومة في سياستها وازدادت في عملية توزيع الحيارات الزراعية على المزارعين على امل ان تحقق الاهداف المطلوبة في هذا الجانب، وهي توسيع النشاط الزراعي واستثمار اكبر قدر ممكن من الاراضي الصالحة للزراعة وتشجيع المزارعين للتمسك باراضيهم الزراعية وعدم تركها او الهجرة الى المدن.

بلغ عدد الحيارات الزراعية في عموم الامارة للفترة من ١٩٧١-١٩٨١ حوالي ٢٧٥٩٩١ دونم موزعة كما مبين في الجدول الاتي:

جدول رقم (٤) يبين تقدير مساحة الحيارات الزراعية خلال فترة ١٩٧١-١٩٨١^(٣١):

السنوات	المساحة بالدونم
١٩٧١	٢١٣٠٠
١٩٧٢	--
١٩٧٣	٢١٤٥٠
١٩٧٤	--
١٩٧٥	٢٨١٤٢
١٩٧٦	--
١٩٧٧	٣٢٤٣١
١٩٧٨	--
١٩٧٩	٣٦٨٦٨
١٩٨٠	٦٢٩٥٣
١٩٨١	٧٢٨٤٧
المجموع	٢٧٥٩٩١

وإذا أمعنا النظر في الجدول يتضح لنا الزيادة الحاصلة في اعداد الحيازات الزراعية في الامارة بعد ان توفرت الامكانيات اللازمة في عهد النفط وللنهوض في هذا القطاع الاقتصادي المهم وخاصة في الامارات فكان للحكومة دور المهم والرئيسي في هذه الزيادة. كذلك قامت الحكومة بتقديم انواع جديدة من الحبوب الزراعية عالية الجودة فضلا عن المضخات والمكائن الزراعية الحديثة للمزارعين ، كما قامت بتخصيص راتب شهري للمزارع في محاولة منها لتحفيز وتشجيع المزارعين^(٣٢) ، مما ادى الى زيادة عدد الملكيات الزراعية عام ١٩٧٥م، بسبب اهتمام الحكومة بالقطاع الزراعي^(٣٣) ، لذلك كان لهذه الجهود والنشاطات دورا فعالا في تطوير القطاع الزراعي، فتبين واضحا في انتاج المحاصيل الزراعية وتطورها وتعدد انواعها في الفترة (١٩٧١-١٩٨١) ، بعد ان كانت المساحة الزراعية مفتقرة على زراعة النخيل والجبث، لكن الامر اختلف في عهد النفط فاصبح اكثر تنوع وتطور من خلال توفير المواد الغذائية التي يحتاجها المجتمع^(٣٤)، كما نالت زراعة الخضراوات دعم واهتمام الحكومة من خلال تشجيع الفلاحين على زراعتها للحاجة الماسة لها وارتفاع اسعار المستوردة من الخارج^(٣٥)، وقد اختلف الدعم الذي تقدمه حكومة الإمارة للقطاع الزراعي عن انواع الدعم والمساعدات التي تقدمها للقطاعات الاقتصادية والخدمات الاجتماعية الاخرى باعتبار هذا القطاع يدخل بصورة غير مباشرة في العملية الانتاجية جنبا الى جنب مع الفلاحين والصيادين بسبب اهمية هذا القطاع وضرورة مساهمته بشكل فاعل فيخدم الاقتصاد الوطني^(٣٦)، وتعزيزا لدور المرشد الزراعي قامت وزارة الزراعة عام ١٩٧٧ - ١٩٧٨ بإنشاء عدد من المراكز للإرشاد الزراعي وعدد من محطات التجارب الزراعية^(٣٧).

وفي عام ١٩٨٠-١٩٨١ قفز الانتاج الزراعي في الإمارة بمعدلات قياسية فائقة الحجم والسرعة ، فامتازت هذه الفترة بتوافر البيانات والاحصائيات الخاصة بنمو وتطور القطاع الزراعي من خلال ما تم توضيحه وشرحه فيما يخص الزراعة نستنتج ان وزارة الزراعة تمكنت من تحقيق الاتي^(٣٨) :

١. ابراز الوجه الجمالي للشارقة من خلال المسطحات الخضراء مما يجعلها منطقة سياحية مقصودة من مختلف انحاء الدولة.
٢. زيادة الرقعة الزراعية مما ادى الى زيادة الانتاج .
٣. تحقيق عائد مجدي للمزارع في بعض المنتجات الزراعية .
٤. تحقيق اكتفاء ذاتي في الزراعات العلفية .

لقد كان للنفط دور فعال وكبير في توسيع وتنشيط القطاع الزراعي في الشارقة ورفعته من حالة المحدودية الى حالة الشمولية او التوسعية من خلال توسيع الاراضي

الزراعية في الإمارة وتوزيع المحاصيل الزراعية بعد ان كانت مقتصرة عن النخيل والبرسيم والجت ، كما عزز النفط في عملية ارتباط المزارع بارضه الزراعية من خلال ما قدمته حكومة الشارقة من دعم ورعاية لهذا القطاع .

ثالثاً: تطور قطاع الصناعة

يعتبر القطاع الصناعي من القطاعات التي تستحوذ على اهمية خاصة في اطار التحقيق المستقبلي لأمانة الشارقة والذي يستهدف ايجاد مصادر متعددة بالإنتاج والدخل بجانب النفط والغاز ، فالقطاع الصناعي يتميز بقدرته على اداء دور المأمول في تنويع قاعدة الاقتصاديات وحصول مصادر جديدة للدخل ، فاهتمت حكومة الشارقة بالعناية بتشجيع الصناعة وتنمية النشاط الصناعي في الإمارة^(٣٩) ، بعد ان كان هذا النشاط قبل عهد النفط مقتصراً على مجموعة من الصناعات التقليدية الحرفية الصغيرة لسد الحاجة المحلية المحدودة لكن النفط استطاع من خلال ايراداته المالية استقطاب اعداد كبيرة من السكان لقيام صناعات متنوعة كان في مقدمتها الصناعات النفطية التي تقوم باستخراج النفط الخام والغاز الطبيعي وهي من الصناعات التي اعتمدت على الوسائل التكنولوجية الحديثة^(٤٠)، إذ استندت التنمية الصناعية في امانة الشارقة على تحقيق اهداف تخص هذا الجانب منها تنمية الصادرات الصناعية وتقليص الاستيراد والانتاج لسد الاحتياجات المتزايدة^(٤١) .

فوضعت الحكومة سياسة صناعية لتحقيق هذه الاهداف هي :

١. تنفيذ المشاريع الصناعية التي تتوفر مصادرها الاولية والتي تحتاج اليها الاسواق المحلية.
٢. دعم القطاع الخاص وتشجيعه لاستثمار رأس المال في الصناعة.
٣. عدم تنفيذ المشاريع الكبيرة ذات الكلفة العالية التي تعتمد على الاسواق الخارجية لتسويق منتجاتها^(٤٢).

لكن رغم هذه العوامل تمكنت الحكومة بفضل الايرادات النفطية من معالجة بعض المشاكل عن طريق جملة من الاجراءات مثل الاعتماد على الخبرة الاجنبية واستثمارها في تطوير الصناعة وتأهيل المواطنين عن طريق الشركات الاجنبية التي تعمل في البلاد لإقامة المشاريع الصناعية او من خلال فتح دورات تدريبية في البلاد او عن طريق ارسال بعثات تخصصية في مجال الصناعة الى خارج البلاد^(٤٣)، كما اصدرت الحكومة الاتحادية بعد اعلان الاستقلال القانون الاتحادي رقم (١) لعام ١٩٧٢ بشأن الاختصاصات للوزارات وصلاحيه الوزراء فشكلت بموجبه وزارة اتحادية سميت (وزارة المالية والاقتصاد والصناعة)^(٤٤) تتولى تنسيق خطط التنمية

الصناعية على وجه يكفل تحقيق النهضة الصناعية للاتحاد بالاتفاق مع الامارات المعنية^(٤٥)، وقد ظهرت الصناعات النفطية في اماره الشارقة التي تعتمد على النفط والغاز، والتي يصدر معظمها الى الخارج^(٤٦)، تمثلت بالمرتبة الثالثة بالإنتاج النفطي بعد ابوظبي ودبي وبنسبة ١٩% من مجمل الصناعة النفطية في الدولة^(٤٧)، اذ ظل القطاع الصناعي للفترة (١٩٧٩-١٩٨١) يعتمد على نشاطه على ما تقوم به الحكومات المحلية في الإمارة ولا توجد أي خطة مركزية معتمدة لهذا القطاع^(٤٨).

الصناعات غير النفطية:

بدأ النشاط الصناعي في الشارقة منذ عام ١٩٦٩م بصناعة البلاستيك والصناعات غير المعدنية كالحبال والبلاط، وحتى عام ١٩٧٥م لم تشهد الامارة أي نشاط صناعي مؤثر، إذ لم يكن عدد المصانع فيها يتجاوز التسعة مصانع فقط، غير ان الوضع تغير في العام ١٩٧٨م، اذ بلغ عدد المصانع في الامارة الى حوالي ٧٤ مصنعاً^(٤٩).

يعد عام ١٩٧٩م بداية النهضة الحقيقية اذ وصل عدد المصانع الى ١٨٠ مصنعاً، فكان هذا التطور الكمي المحسوس في القطاع الصناعي نتيجة لسياسة الدعم والتشجيع التي قدمتها حكومة الشارقة للقطاع الخاص من خلال الإعفاء الكمركي للآلات والمعدات الخاصة بالمشروعات الصناعية، منح المواطنين اراضي مجانية لتشجيعهم على اقامة مشاريعهم الصناعية، منح المنشآت الصناعية خدمات سريعة وتيسير الاجراءات اللازمة للمشروعات الصناعية، كتوصيل الكهرباء والماء^(٥٠)، ولم تكفي حكومة الشارقة بتوفير مستلزمات القطاع الصناعي وتقديم التسهيلات الممكنة اليه بل تدخلت مباشرة في مجال الانتاج، فقامت بإنشاء عدد من المنشآت المنتجة على نفقتها مستخدمة عائدات النفط^(٥١).

شكلت صناعة المواد الانشائية ركناً اساسياً من الصناعات التي ظهرت في عهد النفط، والتي ظهرت لإشباع الطلب المحلي المتزايد عليها لاسيما صناعة الاسمنت والطابوق فعلية البناء والتعمير والنهضة السريعة كلها بحاجة ماسة الى المواد الانشائية والتي كانت معظمها تستورد من الخارج حتى بداية الاتحاد^(٥٢)، ولغرض توفير هذه المادة الصناعية المهمة محلياً والتقليل من استيرادها، تم تأسيس شركة الشارقة للإسمنت والتنمية الصناعية في اماره الشارقة عام ١٩٧٥ برأس مال قدره مائة وخمسون مليون درهم، وكانت تزيد مساهمتها عاما بعد اخر، وتقوم الشركة بتوفير اقصى طاقة لها من انتاج الاسمنت الذي يستخدم في بناء المؤسسات الصناعية والخدمات بأسعار تشجيعية، وكانت هذه الشركة تملك ثلاثة مصانع، مصنع اسمنت الشارقة، ومصنع الحبال، ومصنع اكياس ورق الاسمنت، وفي عام ١٩٧٧ أنشئ مصنع اسمنت الشارقة بقدرة انتاجية ٣٠٠ الف طن سنوياً، وبلغ تكاليف بناءه وتجهيزه بحوالي ٣٤

مليون دولار^(٥٣) ، كما تم انشاء مصنع لتحويل القمامة الى سماد والذي تم افتتاحه عام ١٩٧٨م بطاقة انتاجية تقدر ب ١٠٠ طن يومياً ، فكان الهدف من انشائه معالجة النفايات الصلبة الناتجة عن مخلفات المصانع والبقايا العضوية بسبب الزيادات السكانية التي طرأت على الامارة في تلك الفترة بسبب العمالة المتدفقة ، واتجهت الافكار الى استغلال هذه النفايات بدلا من حرقها ، مما ادى الى انتاج كميات هائلة من السماد جرى تزويد المزارعين بها لتحسين انتاجهم الزراعي كما وتم بناء مخزن تبريد سعة ثمانية واربعون الف متر مكعب لاستيعاب جميع اصناف البضائع المبردة المستوردة^(٥٤) .

وقد شغلت إمارة الشارقة المرتبة الثالثة بعد ابوظبي ودبي بعدد المنشآت الصناعية الكبيرة فبلغ عددها واحد وتسعون منشأة ، كما شغلت المرتبة الثالثة في قيمة الانتاج الصناعي في مختلف الصناعات بمبلغ (٤٤١) مليون درهم^(٥٥) .

وانشأ مصنع لإنتاج حبال النايلون عام ١٩٧٧م من قبل شركة الباسفيك اليابانية ، كما اقيم مصنع لإنتاج الاحجار الرخامية الملونة فازداد الطلب عليه في سبعينات القرن العشرين بسبب حركة الاعمار والبناء في الإمارة^(٥٦) .

عزز النفط دور القطاع الخاص في هذه الفترة لاستثمار اموال في اقامة العديد من المشاريع الصناعية ولاسيما الصناعات الغذائية وصناعة الاثاث والورق والطباعة والمعدنية والكيميائية^(٥٧) ، وبلغت عدد المنشآت الصناعية التي اعتمدها اماره الشارقة عام ١٩٧٧ حوالي ٦٢٣ منشأة^(٥٨) .

وبذلك يمكن ان نلخص اهم الصناعات التي اعتمدها الشارقة الغير بتروولية هي :

١. قطاع التشييد والبناء : لقد ادى تزايد معدل الطلب على المواد الاساسية لتغذية الحركة

العمرانية في الامارات الى ظهور مصانع عديدة تعمل في مجال انتاج المواد الكيميائية كالطلاء والمواد اللاصقة والاصباغ ، فضلا عن التوسع في انتاج البلاط والرخام والكونكريت، وكان للحكومة دور فعال وجاد في تشجيع هذه الانشطة، اذ تم الاهتمام بصناعة وتركيب سقالات وهياكل المباني والكسارات وغيرها^(٥٩) .

٢. الصناعات المعدنية : شهد هذا القطاع تطوراً ملحوظاً في إمارة الشارقة وابرز فروعها

صناعة الالمنيوم والنيكل وتشكيله للاستخدامات المتنوعة، فضلاً عن ظهور صناعة المقطورات والخزانات الحديدية الثقيلة صناعة الاعمدة والمسامير وغيرها ن الصناعات الجديدة^(٦٠) .

٣. **الصناعات الكهربائية** : تمثلت هذه الصناعات في صناعة الادوات الكهربائية بما فيها ادوات اللحام التي تستخدم للاستعمال المنزلي والصناعي على سواء ومن هذه الصناعات صناعة المحولات الكهربائية واجهزة الاضاءة^(٦١).
٤. **صناعة التبريد** : اوضح فروع هذه الصناعة هي البرادات والمشعات الحرارية واجهزة التبريد والتلج ، اذ بلغت قدرته الانتاجية حوالي اربعون الف جهاز في السنة.
٥. **الصناعات الغذائية** : شهدت هذه الصناعات توسعا هائلا انعكس في ظهور العديد من المصانع المنتجة للألبان والمشروبات والمواد الغذائية والحلوى ، اذ بلغت القدرة الانتاجية حوالي ٢٤٩٢٢٧ الف درهم^(٦٢) .
٦. **الصناعات الورقية** : ومن الصناعات التي ارتبطت بها الطباعة ونتاج المحارم الورقية والكرتون والاكياس الورقية^(٦٣) ، اذ بلغت القدرة الانتاجية حوالي ١١٩٤٨٩ الف درهم^(٦٤).
- فمن اجل تسهيل وتسريع وتنظيم العملية الصناعية صدر قانون تنظيم الصناعة في ١٩٧٩/٣/١٩ الذي يعد اول خطوة نحو تنسيق الجهود والاهتمام بالصناعة وتشجيع المواطنين على اقامة المشاريع الصناعية^(٦٥) ، كما انه قدم مساعدات لكل شخص يقوم بمشروع صناعي وتمثلت هذه الصناعة في تخصيص قطع اراضي لموقع المشروع الصناعي سواء بثمن منخفض او بدون ثمن وايصال الكهرباء والماء الى المشروع الصناعي بأسعار بسيطة وكذلك الاعفاء من الرسوم الكمركية لعدد من الصناعات ومنح الصادرات اعانات تشجيعية^(٦٦).
- لكن هذا القانون رغم انه جاء لتنظيم شؤون الصناعة وتأكيد سياسة الحكومة على تحقيق التنسيق الصناعي الا ان اللجنة الوطنية الخاصة به لم تستطع مواصلة عملها، لأسباب تنظيمية وعدم اكتمال النصاب القانوني في بعض الجلسات مما ادى الى خلق اثار سلبية منها:
- عدم وجود بديل قانوني يبيت في الامور التي حولها القانون الى اللجنة ولجأت كل امانة الى تيسير امور الصناعة محليا^(٦٧)، لقد أثر هذا القانون الاتحادي في شأن تنظيم الصناعة عدة مشاكل تتعلق بتطبيقه ولم يلق حماسا في امانة الشارقة مما نتج عنه شبه توقيف لأحكام هذا القانون^(٦٨).
- غير ان فترة ١٩٨٠-١٩٨١م شهدت نمواً متعاضما في كافة الانشطة للقطاع الصناعي في الامارة ليس من حيث عدد المنشآت فحسب بل كذلك من حيث اقتحامهم ميادين انتاج صناعات متنوعة تركزت بصفة اساسية حول الصناعات الغذائية والكيميائية والصناعات التحويلية الاخرى ، اذ ارتفع عدد المنشآت الصناعية في الامارة خلال تلك الفترة الى ٧٣٤ منشأة غطت كافة الصناعات المعدنية والخشبية وصناعة الورق والنسيج^(٦٩).

الخاتمة

بعد الانتهاء من كتابة البحث تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والاستنتاجات وكما يأتي:

١. كان لاكتشاف النفط وتدفق العوائد المالية تأثيره في المتغيرات التي شهدتها في مختلف المجالات وبمقدمتها المجال الاقتصادي الذي انعكس بالتالي على جميع نواحي ومجالات الحياة المختلفة .

٢. لا تقل أهمية اكتشاف النفط في الشارقة خاصة والإمارات العربية عامة عن أهمية الثورة الصناعية في أوروبا ، ففي الحالتين تغيرات في ملامح الحياة الاجتماعية على كافة الأصعدة.

٣. اسهم التطور الذي حصل في القطاع الزراعي في الشارقة في خلق مردود ايجابي كبير على الإمارات عامة ، إذ تحتل الشارقة المرتبة الثالثة بمساحة الاراضي الزراعية.

٤. اختلف الدعم الذي تقدمه حكومة الشارقة للقطاع الزراعي عن انواع الدعم والمساعدات التي تقدم للقطاعات الاقتصادية والخدمات الاجتماعية الاخرى باعتبار ان الحكومة في هذا القطاع تدخل بصورة غير مباشرة في العملية الانتاجية جنبا الى جنب مع الفلاحين والصيادين بسبب اهمية هذا القطاع وضرورة مساهمته بشكل فاعل بخدمة الاقتصاد الوطني .

٥. لم يكن للنفط اهمية على الجانب الاقتصادي الحكومي بل عزز دور القطاع الخاص لاستثمار الاموال في اقامة العديد من المشاريع الصناعية وبالأخص الصناعات الغذائية وصناعة الاثاث والورق والطباعة ...الخ.

٦. بقي القطاع الصناعي في الشارقة حتى عام ١٩٨٠ دون برمجة علمية او خطط توصله الى الطريق الصحيح فواجهته معوقات سياسية واقتصادية مما دفع بالحكومة المحلية للقيام بعدة اجراءات لتنمية هذا القطاع وخاصة تشجيع القطاع الخاص.

هوامش البحث:

ملاحظة: سأذكر هنا معلومات كاملة عن المصادر والمراجع عند ذكرها لأول مرة مما يغنينا عن اعداد جريدة للمصادر والمراجع.

- (١) عمر الخطيب، مستقبل الخليج العربي كمورد للنفط في الفكر الاستراتيجي الامريكى، مجلة المستقبل العربي، عدد ٧٠، ديسمبر، ١٩٨٤، ص ٨٥.
- (٢) عبد المنعم السيد علي، الولايات المتحدة الأمريكية وعلاقتها الاقتصادية مع اقطار الخليج العربي، الخليج العربي والعالم، سلسلة علمية تهتم بدراسات الخليج العربي والعالم، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٧، ص ٤٥.
- (٣) شركة نفط ميكروم: هي شركة نفطية تابعة للولايات المتحدة الأمريكية أسست أوائل القرن العشرين تهتم بالتنقيب عن النفط حصلت على امتيازات عديدة في الخليج السفلي (إمارات الساحل المتصالح) حصلت الشركة على امتيازات في الشارقة تم عقد اتفاقية سياسية بريطانية مع الشركة عام ١٩٦٢ وشملت هذه الاتفاقية حصول الشركة على امتيازات في كل من إمارتي عجمان وأم القيوين . للمزيد ينظر ؛ تاريخ الإمارات العربية المتحدة، مختارات من أهم الوثائق البريطانية ١٧٩٧-١٩٦٥ ، تحقيق محمد مرسي عبد الله ،ترجمة مركز لندن للدراسات العربية، ١٩٩٧ ، ج ٢ ، ص ٢٢٠.
- (٤) شركة النفط القاري : تأسست عام ١٨٧٥ في ولاية يوتا بوصفها شركة النفط القاري والنقل تملك محطات خدمة في الولايات المتحدة اندمجت مع شركة كونوكو فيليبس ثم غيرت اسمها ليكون شركة الزيت القاري، اهتمت الشركة بإنتاج النفط والفحم الحجري والشحوم والشمع. للمزيد ينظر: مايتوس جون جوزيف ، الحياة والموت لرجل النفط ، جامعة اوكلاهوما، ١٩٩٢ ، ص ٥.
- (٥) نقيب عيسى ، نموذج التنمية في الخليج والتكامل الاقتصادي العربي، الدراسات الاقتصادية ، ط ٢ ، معهد الانماء العربي ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ٣٤.
- (٦) معن خليل عمر، دور النفط في تعجيل وتعطيل التغيير في مجتمع الخليج العربي، مجلة الشؤون الاجتماعية، العدد ٢٨، ١٩٧٠، ص ٤٩٩.
- (٧) شركة نفط الهلال: تعود جذور شركة الهلال إلى شركة بيوتس للنفط والغاز، وقد حصلت على امتياز للتنقيب من حكومة الشارقة عام ١٩٦٩، إذ تم اكتشاف حقل مبارك البحري وهي أول شركة نفطية إقليمية مستقلة تعود ملكيتها بالكامل إلى القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط تتخذ الشركة من إمارة الشارقة في الإمارات العربية المتحدة مقرا لها. للمزيد ينظر: حربي محمد، الإستراتيجية النفطية الغربية في الخليج العربي، بغداد ١٩٧٤، ص ٨٥.
- (٨) حكومة أبو ظبي، دائرة البترول والصناعة، أبو ظبي، ١٩٧٠، ص ٤٤.
- (٩) وزارة التخطيط ، دولة الامارات العربية المتحدة ، الادارة المركزية للاحصاء ،المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٧٧-١٩٨٢، العدد الثامن، ١٩٨٣، ص ١٣١.

(10) [http://www.eia.gov/forecasts/arthive/aeo82/pdf/0383\(82\).pdf](http://www.eia.gov/forecasts/arthive/aeo82/pdf/0383(82).pdf).

(11) leonirdo mauger, tha age off oil , lindon ,2006 ,P.128.

- (١٢) كليوفسكي و لوتسكيفيتش ، العضلات الاجتماعية والاقتصادية للبدان النامية ، ط ١ ، ترجمة حسان اسحق، دار ميسيل ، ١٩٨٥ ، ص ٣٨.
- (١٣) وزارة التخطيط ، دولة الامارات العربية المتحدة ، الادارة المركزية للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية لعام ١٩٧٦-١٩٨١ ، العدد السابع ، ١٩٨٢ ، ص ٩٤.
- (١٤) هند عبد العزيز القاسمي، الثابت والمتغير في ثقافة المرأة في الامارات ، جمعية الاجتماعيين ، الشارقة ١٩٩٣ ، ص ١١٢.
- (15) Malcolm. Peckyal, The United Arab Emirate, London, 1993, P.33.
- (١٦) ابراهيم سعد الدين ، النمو الاقتصادي في دولة الامارات وتأثيره على الاتحاد ، تجربة الوحدة، ٢٨ حزيران ١٩٨١ ، ص ٣٩٩.
- (١٧) وزارة الزراعة والثروة السمكية، دولة الامارات، تقرير الزراعة في دولة الامارات، ابوظبي، ١٩٧٣، ص ٩٣.
- (١٨) محمد عيد عبد الخالق ومحمود حامد النقيب ، الموسوعة المقارنة للقوانين والتشريعات والانظمة ، لدول الكويت، البحرين ، قطر، الامارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، دار القبس، الكويت ، د.ت، ج ١٣ ، ص ٦٧٢.
- (١٩) وزارة الزراعة والثروة السمكية ، دولة الامارات العربية المتحدة ، المجموعة الإحصائية ، ١٩٧٣ ، ص ٢٤.
- (٢٠) احمد عبد الرحمن المعصوم وآخرون ، مقومات ومعوقات القطاع الزراعي في دولة الامارات العربية المتحدة ، مجلة شؤون اجتماعية ، العدد ٣١ ، جمعية الاجتماعيين الشارقة ، ١٩٩١ ، ص ١٤.
- (٢١) وقائع دولة الامارات العربية المتحدة لعام ١٩٧٣ ، مركز الوثائق والدراسات ، ابوظبي ، ١٩٨١ ، ص ١٨٩.
- (٢٢) معهد العلوم والدراسات العربية ، دراسة مسحية شاملة ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٨٧ ، ص ١٢-١٣.
- (٢٣) الديوان الاميري بالشارقة، الشارقة خلال خمسة عشر عاما (١٩٧٤-١٩٨٨) ، ط ١ ، مطابع البيان ، دبي ، ١٩٩٠ ، ص ٣٣-٤٠.
- (٢٤) خليل محمد عطايا، المياه الجوفية والتوسع الزراعي في دولة الامارات ، ابوظبي ، ١٩٧٤ ، ص ٤٥.
- (٢٥) وزارة الزراعة والثروة السمكية ، دولة الامارات ، تقرير عن الزراعة في دولة الامارات ، ابوظبي ، د.ت، ص ٦٥؛ وزارة التخطيط ، دولة الامارات العربية المتحدة ، الادارة المركزية للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية لعام ١٩٧٢-١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، ص ١٣٦؛ دولة الامارات العربية المتحدة ، اماره الشارقة ، الدائرة الاقتصادية ، احصائيات الشارقة لعام ١٩٨٠-١٩٨٢ ، د.ت ، ص ١٣١.
- (٢٦) وزارة الزراعة والثروة الزراعية ، دولة الامارات ، المصدر السابق، ص ٦٥.
- (٢٧) خليل محمد عطايا ، المصدر السابق ، ص ٩٢.
- (٢٨) المصدر نفسه ، ص ٣٨.
- (٢٩) الحيازات الزراعية : هي الاراضي التي يتم استغلالها كلياً او جزئياً في الانتاج النباتي وتدار كوحدة فنية من قبل شخص او مجموعة ، دولة الامارات العربية المتحدة ، جريدة الخليج ، عدد خاص عن الشارقة ، دار الخليج ، ١٩٩١ ، ص ٢٠٣.

- (٣٠) دولة الامارات ، دراسة مسحية شاملة ، ١٩٧٨ ، ص ٩٢ .
- (٣١) المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٧٢-١٩٧٧ ، المصدر السابق ص ٧٥ ؛ المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٧٦-١٩٨١ ، المصدر السابق ، ص ١٣٣
- (٣٢) محمد رشيد الفيل ، النشاط الاقتصادي لسكان الامارات ، دولة الامارات دراسة مسحية شاملة ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ٣٢٨ .
- (٣٣) وزارة الزراعة والثروة السمكية ، دولة الامارات ، تقرير عام ١٩٧٥ ، ص ١٠٩ .
- (٣٤) وزارة التخطيط ، دولة الإمارات ، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الامارات للسنوات ١٩٧٥-١٩٨٠ ، ابوظبي ، ١٩٨٢ ، ص ٧٣ .
- (٣٥) ناصر ثابت ، دور الحكم الاتحادي في تنمية الانتاج الزراعي ، مكتبة الفلاح ، الكويت ، ١٩٨٦ ، ص ١٣٨ .
- (٣٦) شاكور موسى عيسى ، توزيع الدخل في دولة الامارات ، تجربة دولة الامارات العربية المتحدة مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٦٨ ، ص ٤٦١ .
- (٣٧) وزارة التخطيط ، دولة الامارات العربية المتحدة ، الإدارة المركزية للإحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٧٤-١٩٧٩ ، العدد الخامس ، ١٩٨٠ ، ص ١٢٤ .
- (٣٨) مجلة التجارة ، غرفة تجارة وصناعة الشارقة ، العدد ٨ ، الشارقة ، اغسطس ١٩٩٠ ، ص ١٨ .
- (٣٩) مجلة التجارة ، غرفة تجارة وصناعة الشارقة ، المصدر السابق ، ص ١٨ .
- (٤٠) مانع سعيد العتيبة ، البترول واقتصاديات الإمارات العربية المتحدة ، ط١ ، الكويت ، ١٩٧٧ ، ص ٤٨٦ .
- (٤١) سعيد نميري ، التنمية الصناعية في دولة الامارات العربية المتحدة ، دراسات في مجتمع الامارات ، جمعية الاتحاديين الشارقة ، ط١ ، ١٩٩٥ ، ج ١٠ ، ص ٥٢ .
- (٤٢) احمد رضا ، نحو استراتيجية واضحة لسياسة التصنيع في دولة الامارات العربية المتحدة ، مجلة افاق اقتصادية ، العدد ٩ ، كانون الثاني ، ١٩٨٢ ، ص ٢٧ .
- (٤٣) عبد المقصود عيسى ، التخطيط الاقتصادي لدولة الامارات العربية المتحدة والتحديات التي تواجهه ، دراسات في مجتمع الامارات ، جمعية الاجتماعيين الشارقة ، ١٩٩٤ ، ج ٦ ، ص ٦٣ .
- (٤٤) الجريدة الرسمية ، العدد الثاني ، اذار ١٩٧٢ ، وثائق دولة الامارات لعام ١٩٧٢ ، ص ١٣ .
- (٤٥) الفقرة (١٤) من المادة (٥) من اختصاص وزارة المالية والاقتصاد والصناعة ، المصدر نفسه ، ص ١٧ .
- (٤٦) معهد التخطيط القومي ، الجامعة العربية ، مركز التنمية الصناعية ، تقرير عن التنمية الصناعية في دولة الامارات العربية المتحدة ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ٢٠٨ .
- (٤٧) وزارة التخطيط ، دولة الامارات ، الحسابات القومية لدولة الامارات العربية ، ١٩٧٣-١٩٨٤ ، ابوظبي ، ١٩٨٥ ، ص ١٦٤ ؛ صالح حسن الظفير ، اهمية الصناعات التحويلية واثرها في اقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة ، مجلة غرفة تجارة ابو ظبي ، ١٩٨٧ ، ص ٣٦ .
- (٤٨) ابراهيم سعد الدين ، النمو الاقتصادي في دولة الامارات ، تجربة الوحدة ، ٢٨ حزيران ١٩٨١ ، ص ٤٠٠ .
- (٤٩) مجلة التجارة ، دولة الامارات ، العدد الاول ، ١٩٩٠ ، ص ٨٠٦ .
- (٥٠) الديوان الاميري ، المصدر السابق ، ص ١٩-٢٠ .

- (٥١) المصدر نفسه ، ص ٢٠.
- (٥٢) الامم المتحدة ، البنك الدولي ، تقرير عن دولة الامارات العربية المتحدة ، ١٩٧٨ ، ص ٣٣.
- (٥٣) مانع سعيد العتيبة ، البترول واقتصاديات الامارات ، ج ٢ ، ص ١٠٤٠.
- (٥٤) التقرير الاقتصادي العربي ، كانون الاول ، ١٩٧٩ ، ص ١٦٧؛ عقيل عبد الدايم ، نتائج الاحصاء السنوي الصناعي ١٩٧٧ بدولة الامارات العربية ، مجلة افاق اقتصادية ، العدد ٤ ، ١٩٨٠ ، ص ٢٠.
- (٥٥) مانع سعيد العتيبة، المصدر السابق ، ص ١٠٧٠.
- (٥٦) الجامعة العربية ، اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية العربية ، التقرير الاقتصادي العربي ١٩٧٣-١٩٧٩ ، كانون الاول ، ١٩٧٩ ، ص ٤١٤.
- (٥٧) عبد المقصود عبدالله عيسى ، دور القطاع الخاص في التنمية في دولة الامارات العربية ، دراسات في مجتمع الامارات، جمعية الاجتماعيين ، ١٩٩٤ ، ج ٧ ، ص ٧٥.
- (٥٨) وزارة الاعلام والثقافة، دولة الامارات العربية، المؤسسة الوطنية للإعلام، الكتاب السنوي لعام ١٩٧٨ ، ص ٧٨.
- (٥٩) عبد الله خليفة عبد الله الغانم ، مولد القواسم وتاريخ بسط نفوذهم السياسي دراسة وثائقية ، ط ١ ، البحرين ، ٢٠٠٣ ، ص ٣٤٧ - ٣٥٠ .
- (٦٠) محمود السيد ، المصدر السابق ، ص ٢٢٣ - ٢٣٠ .
- (٦١) نبوية حلمي ابو الباشا ، البيئة الاجتماعية والسياسية اثرها في قيام دولة الامارات، ط ١، مركز الوثائق والبحوث ، ابوظبي ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٢٠-٢٣٠.
- (٦٢) وزارة التخطيط ، دولة الامارات العربية المتحدة ، الملامح الرئيسية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الامارات م ١٩٧٢-١٩٧٧ ، ابو ظبي ، ١٩٧٨ ، ص ٣٨.
- (٦٣) نبوية حلمي ابو الباشا، المصدر السابق ، ص ٢٢٩.
- (٦٤) دولة الامارات العربية المتحدة، الملامح الرئيسية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الامارات ١٩٧٢-١٩٧٧ ، المصدر السابق، ص ٣٨.
- (٦٥) الجريدة الرسمية، دولة الامارات العربية المتحدة ، السنة التاسعة، العدد ٦٧ ، ٣١/اذار ١٩٧٩ ، ص ٥-١٥.
- (٦٦) مانع سعيد العتيبة ، البترول واقتصاديات الامارات، ص ١١٠٠.
- (٦٧) المصدر نفسه.
- (٦٨) عبد المقصود عبد الله عيسى ، المصدر السابق ، ص ٧٥.
- (٦٩) مجلة التجارة ، غرفة تجارة وصناعة الشارقة ، العدد ٥ ، ١٩٩٢ ، ص ٢٠.